# دور التدفقات النقدية في عملية الاقتراض من المصارف التجارية " دراسة تطبيقة على عينة من المصارف التجارية

# *The role of cash flow in borrowing from commercial banks An applied study on a sample of commercial banks*

م.م. زهراء ناجي عبيد ثامر
الجامعة التقنية الوسطى / معهد الادارة التقني
Asst. Lect. Zahraa naji obaed
Mohammadwesam85@gmail.com

**المستخلص:-**

ان قائمة التدفقات النقدية تحمل أهمية كبيره لمستخدمين القوائم المالية ويسهل عملية فهمها وتحليلها لانها توفر المعلومات المالية التي تكون خالية من التضليل وهي الحديثة باعتبارها أحد المتطلبات الرئيسة للمنشآت وتوفر معلومات نافعة عن نشاطات المنشأة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية' ويتعرض للبنوك التجارية لأزمات مالية ,ومخاطر نقدية ,ومخاطر السيولة النقدية وعليه رسم مسؤوليات السلطة النقدية وان شاء وحدة مركزية فاعلة من خلال نظام استراتيجي والاعتماد على النسب ومؤشرات السيولة النقدية وذلك ان انخفاض مستوى السيولة النقدية يمكن للمصارف ان تتعرض الى ازمة مالية ومخاطر مالية تجعلها تفقد عنصر الامان والربحية والسيولة النقدية حتى وان حققت ارباح , وعلى المصارف التجارية تحافظ على السيولة النقدية عن طريق الاحتفاظ بالأصول والموجودات النقدية , كما توصل البحث ايضا الى ظهور النتائج المصرف الاخر ذات نتائج نسب عالية جدا تفوق النسب الاخرى , كنسبة الرصيد النقدي , والاحتياطي القانوني , كما ان ضرورة الاهتمام بفائض ونقص السيولة التي قد تتعرض لها البنوك التجارية أثناء ممارسة أعمالها, وتوصل البحث ايضا وعلى المصرف له القدرة على تقديم خدامات متنوعة وتسديد التزامات المترتبة بذمته كما تبين ان كلما كانت نسبة التوظيف والتسليفات مرتفعا مقارنة مع المصارف الاخرى تبين ان المصرف قادر على ان يقدم قروض جديدة ويمنح سلف وتسهيلات اخرى.رفع ودقة القوائم المالية ومنها قائمة الميزانية العمومية وقائمة التدفقات النقدية لغرض وضع ورسم خطط في المستقبل لكي لا يتعرض المصرف الى اللجوء للاقتراض على المصارف التجارية رسم سياسية سليمة لتجنب تعرض المصرف الى مخاطر مصرفية وائتمانية ومخاطر السيولة النقدية وصياغة استراتيجية فعالة وسليمة لغرض ادارة محفظة الاوراق المالية ومحفظة القروض.

**الكلمات المفتاحية:** المصارف التجارية, السيولة, التدفقات التقدية, الاقتراض

## Abstract: -

The statement of cash flows carries great importance for the users of the financial statements and facilitates the process of understanding and analyzing them because it provides financial information that is free from misleading and is modern as one of the main requirements of the establishments and provides useful information about the establishment's operational, investment and financing activities. It exposes commercial banks to financial crises and risks. Cash, cash liquidity risks, and it has to draw the responsibilities of the monetary authority and establish an effective central unit through a strategic system and rely on ratios and indicators of cash liquidity because the low level of cash liquidity can expose banks to a financial crisis and financial risks that make them lose the element of safety, profitability and cash liquidity even if they achieve earnings And commercial banks must maintain cash liquidity by preserving cash assets and assets, and the research also found the results of the other bank with very high ratios that outweigh other ratios, such as the cash balance ratio and legal reserve, and the need to pay attention to the surplus and shortage of liquidity that you may be exposed to. Commercial banks during the exercise of their business, and the research also arrived, and the bank has the ability to provide various services and pay the obligations due with its liabilities, as it was found that the higher the rate of employment and loans compared to other banks, it turns out that the bank is able to offer new loans and grant advances and other facilities. Financial statements, including the balance sheet and the

statement of cash flows, for the purpose of developing and drawing up plans for the future In order for the bank not to resort to borrowing on commercial banks, a sound policy drawing to avoid exposing the bank to banking and credit risks and cash liquidity risks and formulating an effective and sound strategy for the purpose of managing the securities and loan portfolio.

**Keywords**: commercial banks, liquidity, cash flows, borrowing

**المقدمة:-**

تلعب المصارف التجارية والمنشأة التجارية دورا حيويا ورئيسي وحاسم في تقديم الخدمات المصرفية لا نواعها المختلفة مقابل توفير سيولة نقدية للعملاء والزبائن والجمهور حيث يعتمد المصرف على ادخار الاموال من العملاء واستثمارها في مجالات مختلفة , وبعض الاحيان يتعرض المصرف الى مخاطر مصرفية وازمة مالية نتيجة انخفاض السيولة النقدية وعدم الاعتماد على التخطيط المسبق وعدم دقة القوائم المالية ومنها قائمة التدفقات النقدية وقائمة الميزانية العمومية , وبتالي يلجأ المصرف الى الاقتراض من البنك المركزي أو المصارف الاخرى ,واحيانا يتعرض الى القروض المتعثرة سبب عدم الدقة عند تقديم الخدمة الى الزبائن , وعلية يجب على المصارف تحديد وقياس ومراقبة ومتابعة وتنفيذ التقارير المالية بدقة عالية والاعتماد على مؤشرات قياس السيولة النقدية ومؤشرات قياس راس المال المصرفي وغيرها.....الخ ومن هنا انطلقت فكرة دراسة البحث الحالي كمشكلة أساسية هي تتعرض المصارف التجارية الى مخاطر مصرفية عديدة ومن اهم المشاكل هي السيولة النقدية والتي تعد من اهم اهداف المصارف التجارية , اذ تتعرض عدم قدرة بعض من المصارف تؤفير سيولة مالية كافية ويرجع الى ذالك عدم الدقة في التخطيط المسبق وتم التعرف على طبيعة المصارف التجارية وخدماتها , وعلى القوائم المالية ومنها قائمة التدفقات النقدية , والسيولة النقدية , والاقتراض التي يلجا اليه المصرف عندما يتعرض الى مخاطر وازمات مالية , ثم الجانب العملي الذي يتمثل بالمؤشرات الخاصة بالسيولة النقدية , واهم النتائج التي تم التوصل اليها

**اولا:منهجية البحث**

**1- مشكلة البحث:-**

تتعرض المصارف التجارية الى مخاطر مصرفية عديدة ومن اهم المشاكل هي السيولة النقدية والتي تعد من اهم اهداف المصارف التجارية , اذ تتعرض عدم قدرة بعض من المصارف تؤفير سيولة مالية كافية ويرجع الى ذالك عدم الدقة في التخطيط المسبق , اظافة الى قلة المعلومات التي تضمها قائمة التدفقات النقدية .وسحب ودائع من قبل الجمهور دون الاستفادة من استثمارها في مشاريع مختلفة , وبتالي عدم تحقيق التوازن بين اهداف المصرف الربحية والامان والسيولة , وترى الباحثة ان مشكلة البحث هو تنبثق من عدم التخطيط وورسم استتراتجية تخدم المصارف التجارية معرفة المؤشرات المالية لقياس وتقيم نسبة السيولة المصرفية.

**2- اهمية البحث:-**

يمكن تحديد اهمية البحث من خلال:-

أ- تعزيز الجانب الايجابي للمصرف مقارنة بايجاد حلول للجانب السلبي للمصرف.

ب- توفير عنصر الامان للزبائن دون ان تخسر بعض من المصارف الزبائن سبب عدم توفير سيولة مالية والاحتفاظ بها

ت- تعزيز وتنشيط جهاز العمل المصرفي, والاعتماد على التحليل من خلال المعلومات في قائمة التدفقات النقدية

**3- هدف البحث:-**

يتميز هدف البحث عن البحوث الاخرى هو قياس مدى تاثير السيولة النقدية على كفاءة المصارف التجارية وبتالي تاثيرهه على الاقتراض ,كما يهدف البحث .

أ- مفهوم المصارف التجارية

ب- معرفة قائمة التدفقات النقدية

ت- مفهوم السيولة النقدية

ث- معرفة المؤشرات المالية لقياس وتقيم نسبة السيولة المصرفية

**4- فرضية البحث:-**

بناءا على مشكلة البحث وأهميتة والأهداف المتوخاة منه تم صياغة فرضية الدراسة والتي تسعى الدراسة الى اثبات مدى صحتها او رفضها بشكل التالي المؤشرات المالية لقياس وتقيم نسبة السيولة المصرفية وتاثيرها على المصارف التجارية

**5- مجتمع وعينة الدراسة:-**

يتمثل مجتمع البحث وعينة الدراسة بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية بحدود سنة 2014 – 2015 تم اختيار هذه الفترة من قبل الباحثة اختياري لمعرفة مدى الاعتماد من قبل بعض من المصارف على التخطيط المسبق

وعينة البحث تم اختيار من قبل الباحثة مصرف الشمال للتمويل والاستثمار المتحد للاستثمار المدروجة في سوق العراق للاوراق المالية , وتم اختيار البيانات من القوائم المنشورة لسنة 2017.

**6-منهج البحث** :-

اعتمد البحث الحالي حول دراسة عينة البحث بلاعتماد على المصارف العراقية المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية ,حيث تعتبر هذه القوائم مصدقة من قبل المدقق الخارجي ومنشورة بموجب قانونيا.واستخدمت الباحثة اسلوب النوعي بجمع البيانات والمعلومات المنشوره في سوق العراق للاوراق المالية واستخدام المعادلات ومن ثم استخراج النتائج التي توصلت اليها الباحثة.

**7- الدراسات السابقة:-**

تناولت العديد من الدراسات موضوع التدفقات النقدية السيولة النقديةوالمصارف التجارية في قطاعات مختلفة ومن زوايا مختلفة في العديد من الدول، وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات

أ- دراسة احمد حميد الموسوي" القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطرة دراسة تحليليه لعينه من المصارف التجارية العراقية" وتهدف الدراسة تحليل وتفسير مستويات المخاطرة التي تتعرض لها المصارف عينة الدراسة من خلال مؤشرات ألسيوله وبيان القدرة التفسيرية لتلك المؤشرات في الحكم على المخاطرة تساعد المصارف عينة الدراسة على تبني مؤشرات تحليل السيولة المصرفية في تحليل توجهات ومستويات المخاطرة التي يمكن ان تتعرض لها المصارف بغية النهوض بالواقع المصرفي في البلد ومواكبة التطورات الحديثة على الساحة العالمية في مجال العمل المصرفي وفي ظل البيئة التنافسية للمصرف .

ب- دراسة بركاني "ادارة مخاطر السيولة وتاثيرها على الاقتراض في البنوك التجارية" وتهدف الدراسة الى محاولة لفت انتباه البنوك الى ضرورة الاحتفاظ بقدر من السيولة النقدية , المعرفة العامة لمخاطر السيولة والخدمات التي يقدمها البنك والارتقاء بجودتها, والتعرف على الوسائل والطرق التي يستعملها البنك لتقيم وتقدير خطر السيولة.

ت- دراسة الكاملة "تيسير مخاطر الاقتراض في البنوك التجارية"تهدف الدراسة الحالية الى التطرق الى جوانب المتعلقة بالقروض وانواعها ومعرفة الاسباب التي تودي الى القروض المتعثره اي الاقتراض من المصارف الاخرى وكذلك معرفة الطرق المالية وغير مالية التي تسمح بتقيم موضوع خطر الاقتراض والذي يعتبر جزء وقائي لتفادي حدوثه .وتوصل البحث تعد المصارف التجارية من اهم المؤسسات التي تقدم خدمة , وكذلك على المصارف التجارية تحصل على سيولة من مصادرر مختلفة ومتنوعة وتقوم باستخدامها في اوجه التوظيف المختلفة, والكشف المبكر لتعثر القروض والحد من التعرض الى الخسائر ةبتالي فقدان اهداف المصرف وعدم تحقيق التوازن بين (الربحية, والامان والسيولة)

**ثانيا: الجانب النظري**

**المصرف التجاري**

1- **مفهوم المصرف التجاري:-** أي منشأة هدفها الرئيسي قبول الودائع ومنح القروض والقيام ببعض الخدمات المرتبطة والبنوك التجارية مؤسسات نقدية تهدف إلى تعظيم أرباحها وذلك بالتوفيق بين السيولة الربحية والمخاطرة وهذا يظهر جلياً من خلال الوظائف التي تقوم بها والتي تسهم في استقرار عجلة النشاط الاقتصادي ولاسيما دور الوساطة المالية التي تلعبه بين ذوي الفائض المالي وذوي العجز المالي من خلال عمليتي تلقي الودائع وإقراضها (عيد الرحيم,2018: 25)

**2- وظائف المصارف التجارية:-** ان للبنوك دورا مهما في عملية انعاش وانقاذ الاقتصاد الدولي من خلال الوظائف التي يقدمه والتي تعدُّ وظائفا اساسية تأخذ الصدارة الاولى:-

**الشكل رقم (1) وظائف البنوك**
**المصدر(اعداد الباحث)**

**3 - الاستخدامات في البنوك التجارية:-** ترتبط استخدامات لدى البنوك التجارية في اهداف المصارف التجارية والمتمثلة ب السيولة والربحية والامان لكن تعتمد اساسا على عاملين اساسيين في الاستخدام هي هما : (بوعتروس(13-12 :2015,

**أ- السيولة:** و هي عبارة عن إمكانية تحويل الأصول الى نقود سائلة في الحال و دون خسارة .

**ب- الربحية** : و هي عبارة عن معدل العائد الذي يذره أي أصل خلال فترة زمنية معينة، عادة سنة.

و على هذا الأساس، يمكن تقسيم استخدامات البنوك التجارية إلى ثلاثة مجموعات حسب درجة سيولتها أولا ثم ربحيتها ثانيا، كما يلي :

1) **المجموعة الأولى** : الهدف منها تحقيق السيولة فقط، و تشمل :

- النقدية الجاهزة لدى البنك : و هي عبارة عن نقود قانونية موجودة لدى البنك باستمرار لكي يتمكن من مواجهة متطلباته اليومية.
- الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي ،و هي عبارة عن الاحتياطي النقدي القانوني الذي تشكله البنوك التجارية بشكل إلزامي ، و هو يعتبر من أحد أدوات الرقابة على البنوك التجارية من قبل السلطة النقدية .

2) **المجموعة الثانية :** و تكون سيولتها منخفضة مقارنة بالمجموعة الأولى كما يمكن أن تذر ربحا و هي تشمل ما يلي :

أ - أصول شديدة السيولة ،و هي تلك الأصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسهولة و دون أية مشقة و تتمثل أساسا في :

- حسابات لدى البنوك الأخرى، ناتجة عن المعاملات فيما بين البنوك.
- أصول تحت التحصيل : هي تلك الأصول التي يمكن أن تتحول إلى نقود سائلة خلال فترة قصيرة جدا .

ب- الأوراق المالية قصيرة الأجل خاصة : سيولتها تكون أقل من الأصول السابقة ، و أهمها سندات الخزينة التي تصدرها الحكومة لتمويل الدين العام و التي عادة ما تكون قصيرة الأجل و ذات سيولة عالية كونها مضمونة.

ج- الأوراق التجارية المخصومة : هي تمثل قروض قصيرة الأجل لأنها عبارة عن أوراق تجارية قام بخصمها لمتعامليه، مقابل عمولة عن الفترة الواقعة بين تاريخ الخصم و تاريخ الاستحقاق .

د- القروض و السلف التي يقدمها البنك لتمويل رأس المال العامل في المشاريع الاقتصادية المختلفة ،والتي تكون قصيرة الأجل غالبا .

3) **المجموعة الثالثة** :و التي تكون سيولتها منخفضة جدا، بينما ربحيتها مرتفعة مقارنة بالأصول السابقة الذكر، على اعتبار أن هدفها الأساسي هو تحقيق الربح، و تشمل ما يلى:

- القروض متوسطة و طويلة الأجل ،
- الأوراق المالية طويلة الأجل ،
- الاستثمارات الحقيقية ( أصول مادية ثابتة ).

و الشكل التالي يلخص مصادر أموال البنوك التجارية و استخداماتها

**4:- خصائص واهمية البنوك التجارية:-( www.accdiscussion)**

أ- تتعامل البنوك التجارية في الأصول النقدية و المالية فقط كالودائع و القروض والأوراق المالية

ب- أهم ما تختص به البنوك التجارية هي قدرتها على خلق و تحطيم النقود، فعندما تقوم البنوك التجارية باقتناء أية أصول مالية تدر عائدا فإن ناتج بيع أو تحويل هذه الأصول ينعكس في شكل زيادة الودائع.

ت- تختص البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات و المشاريع التجارية بان معظم أصولها تشكل حقوق والاصول الوحيده القادرة على خلق خصوم قابلة للتحويل.

ث- تختص بالقدرة على الاقتراض و هذا يتم بالوساطة بين المدخرين و المستثمرين بخلق مصادر تمويل ,واقراض و لهذا السبب تمارس البنوك الدور الفعال على حجم الائتمان و توزيعه بين مختلف القطاعات الاقتصادية في المجتمع.

اما اهمية البنوك التجارية فتتمثل بمايلي

1) يقوم البنك التجاري بتقديم خدمات متعددة وافضلها هي الخدمات المالية بشكل كبير وواسع عن بقية المؤسسات المالية والمنشأة التجارية كما يلبي جميع الحاجات الائتمانية وعملية الدفع و التوفير لكل من الجمهور والافراد والمؤسسات الحكومية.
2) يعد المصرف التجاري هو القناة الوحيدة و الأساسية التي من خلالها تبرز الدولة سياستها المالية والنقدية
3) له القدرة على توليد الأموال من الاحتياطات المتولدة من إيداعات الجمهور.

**ثالثا:- التدفقات التنقدية**

1) **مفهوم التدفقات النقدية:-** تعتبر قائمة التدفقات النقدية من القوائم المهمة جانب القوائم المحاسبية التي يتم مشرها عن طريق التقارير السنوية في سوق العراق للأوراق المالية الخاصة للشركات المساهمة وان الهدف من تلك القوائم تبين دورة النقدية من اين تبدا واين تنتهي اضافة الى معرفة التطورات التي تطرا عاى السيولة (ولش,2010: 156).وتعرف قائمة التدفقات النقدية هي تتمثل كأداة تحليلية تتجاوز الخاص بالذمة المالية ومنظور الديناميكي وتبحث عن الخيارات الاستراتيجية ومن هذا المنطلق تأخذ التدفقات النقدية ثلاثة جوانب اولا اداة تحليل تأخذ جميع العوامل والمؤشرات التي تساعد المحللين في عملية اتخاذ القرارات , اما الجانب الثاني الاعتماد على الادورات او تعرف المقارنات الميزانيات المتتالية لبناء ميزانية مالية قويه جدا علة الاساس نظام ديناميكي , اما الجانب الثالث الاعتماد على الاستراتيجيات بالتنبؤ بالمستقبل لجميع الحركات النقدية الداخلية والخارجية والمالية( كسيس,2014: 49)
2) **الغرض والهدف من قائمة التدفقات النقدية :-** ان الغرض الرئيسي من التدفقات النقدية يتعلق بالسيولة النقدية لقياس امكانية المصرف ومعرفة التزامات عليها دون اللجوء الى عملية الاقتراض , اضافة الى معرفة قيمة الإيرادات المالية التي توفرها الشركات عن طريق الانشطة والاستثمارية والتمويلية خلال الفترة المحاسبية, وكذلك تتوفر قائمة التدفقات النقدية المعلومات الكاملة عن عملية الافصاح والتغيرات المحاسبية التي تطرا عليها والممارسات المحاسبية, وقدرتها عاى التنبؤ في تولد الدخل من خلال

المشاريع المختلفة المستقبلية التي تساعدها في اعداد الموازنات النقدية والتشغيلية ورأسمالية والتجديد والتوسع لأعمال التخطيط, ومن خلال قائمة التدفقات النقدية يمكن معرفة السيولة النقدية تحسبا للظروف الغير متوقعة والطارئة التي تواجه المصرف في المستقبل وتجعل المصرف للجوء الى عملية الاقتراض المالية ,ومعرفة مدة امكانية المشروع تسديد الالتزامات والفوائد الديون دون سحب السيولة النقدية ولجوء الى عملية الافتراض(احلاسة ,2013: 26) اما الهدف من قائمة التدفقات ان الهدف الرئيسي هي تقديم معلومات مفيدة عن التدفقات النقدية بصورة واضحة وذات تفسير مفهوم عن التدفقات الداخلة والخارجة، وذلك تعتمد على الأساس النقدي، من خلالها تبين الأثر النقدي لكافة الأنشطة التمويلية والداخلية والخارجية والتشغيلية التي تمارسها المنشأة والشركات والمصارف خلال الفترة الزمنية والمالية معينة، كما تبين طبيعة هذا الأثر فيما إذا كان يُشكل تدفقاً نقدياً داخلاً للشركة أم تدفقاً نقدياً خارجاً منها. كما تهدف هذه القائمة إلى التعرف على العمليات التي أثرت على النقد باعتباره أكثر الموجودات سيولة. (مطر، 2010: 157)

**3) اهمية قائمة التدفقات النقدية :-(قدومي والاخرون ,2003: 11)**

تتمثل أهمية قائمة التدفقات النقدية تبدا بتزويد المختصين المحللين الماليين بتقديم مجموعة من المعلومات التي تخص المقبوضات والمدفوعات النقدية حسب الفترة الزمنية المالية المحددة لكي يتم الاعتماد عليها في عملية التنبؤ للشركة بقدرة الشركة في الحصول على التمويل اللازم حسب الحاجة ، وكذلك تقديم معلومات للمستثمرين قائمة التدفقات النقدية أداة مهمة في إرشاده بالاستثمار في الشركة أو عدم الاستثمار، ويمكن تلخيص أهمية قائمة التدفقات النقدية في النقاط التالية: (قدومي والاخرون ,2003: 11)

أ- أداة ذات اهمية كبيره للإدارة المالية لمعرفة جميع التغيرات المالية والنقدية التي طرأت على المنشأة او الشركة.

ب- تساعد الشركة والمصارف التجارية توفير جميع الاحتياجات التمويلية للشركة وكيفية استخدامها ذات كفاءة وفاعلية

ت- وضع خطط والسياسات المالية طويلة الأجل ومن خلالها تساعد على إعداد الموازنات النقدية التقديرية.

ث- تحليل جميع العمليات المالية للشركة وتحليل الماضي وتوقعات الحالية والمستقبلية .

ج- تحليل مصادر التمويل الذاتية والخارجية وهل تم استخدامها حسب الخطة المرسومة أم لا.

ح- تساعد كيفية مدى كفاءة ومتانة من استخدام رأس المال العامل خلال فترة محددة.

**4) معايير قائمة التدفقات النقدية:- (اندرواس,2007: 11)**

هناك معايير مختلفة التي يتم الاعتماد عليها في اعداد قائمة التدفقات النقدية حسب مجلس المعايير المحاسبية FASBs قسمت الى 3 معايير منها (اندروس,2007: 11)

أ- التدفقات النقدية حسب درجة تحقها

ب- التدفقات النقدية حسب منشأها

ت- التدفقات النقدية لأغراض اعداد قائمة التدفقات النقدية والتي تعد اكثر التصنيفات التي يمكن الاعتماد عليها من خلال المعايير الجديدة وهي

- تدفقات نقدية تشغيلية
- تدفقات نقدية استثمارية
- تدفقات نقدية تمويلية

ونستخلص من اعلاه ان اعداد قائمة التدفقات النقدية والتي هي من القوائم ذات طبيعة مهمة جدا وأداة مهمة جدا للتحليل لتبين مصادر الاموال واستخداماتها لوضع القرارات الخاصة باللجوء الى القرض في حالة عدم التزام المصارف بالالتزامات المترتبة, وتبين نحو تحقيق عوائد مرتفعة عن طريق وضع خطط مستقبلية ويترتب عاى المصارف الاحتفاظ بسيولة المالية عن طريق قائمة التدفقات النقدية لكي يتسنى لها مواجهة حالات الطارئة.

**رابعا:- السيولة المصرفية**

1- مفهوم السيولة تعني امكانية تحويل الاصول الى النقود وبالسرعة الممكنة من دون تحمل اي خسائر عندما يتعرض البنك الى حالة طلب مفاجئة او مستحقات حالية مثل مواجهة السحوبات المفاجئة او الطلب على النقود في حالة الازمات لهذا فان البنوك تحتفظ عادة بنسبة محددة من الودائع لديها على شكل موجودات نقدية تحددها القوانين والتشريعات(نضال ,2013: 12) أما برفيز فقد ركز في تعريفه للسيولة على السوق وآليات العرض والطلب ودرجة مرونته، فهي مصطلح يشير إلى سرعة المتاجرة بالأوراق المالية وبأسعار معقولة في ضوء العرض والطلب من خلال الاعتماد على اتساع ومرونة السوق على أن يجري ذلك بأقل تكلفة ممكنة *(Dusuki, 2007)*. أما السيولة في الجهاز المصرفية : الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنوع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها ، أو تكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الاقتراض ، وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى ، بحيث يضطر المصرف إلى استثمار الفوائض ضمن الأصول السائلة ،مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف أو أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي( احمد,2013: 303)

2- اهمية السيولة المصرفية : تبرز أهمية إدارة السيولة في كونها تحد من المخاطر التي تتولد جراء حدوث فائض أو عجز في السيولة، وازدادت أهميتها في السنوات الأخيرة نتيجة للتطور الحاصل في شتى

المعاملات المالية التي تحتم الإيفاء بالالتزامات في مواعيدها، كما أن التذبذب الحاصل في أسعار الفائدة وأسعار الصرف والتغيرات في خصائص الأسواق والتطورات التكنولوجية المستمرة، وغيرها من الأمور حتمت إدارة السيولة بكفاءة عالية، كي يتمكن من تخفيض مخاطر السيولة إلى حدودها الدنيا (العاني والاخرون,2015: 8) وللسيولة اهمية كبيره جدا للمصرف والى جميع الشركات سواء كانت صناعية ام تجارية لأنها تعتبر لضمان العمليات المصرفية ومنع المصارف من اللجوء الى الاقتراض في حالة تعرض المصرف الى حالات طارئة وسحب الودائع من قبل المودعين حيث تظهر اهمية السيولة بشكل التالي(الشمري,2014: 435)

أ- تعتبر السيولة المصرفية مؤشر ذات طبيعة حيوي للأسواق والمحللين والادارة والمودعين

ب- -تظهر السيولة المصرفية امام الاسواق مظهر ذات ثقة عالية والبعيدة عن جميع المخاطر والقدرة على الايفاء بجميع التزامات تجاه المودعين وجميع الاطراف

ت- تعزز من ثقة المودعين والمقرضين وحملة الاسهم

ث- تؤفير السيولة تمكن المصارف من عدم ضرورية الاقتراض من البنك المركزي او مصرف اخر .

**3- ابعاد السيولة المصرفية:- للسيولة ثلاث أبعاد هي :( 8 :2000, Howells &Bain)**

- الزمن :- السرعة التي من الممكن تحويل الموجودات الى نقد وبسرعة الممكنة .
- الخطورة :- من المحتمل انخفاض قيمة بعض من الموجود مما يودي ويسبب خسائر عالية للمصرف .
- الكلفة :- ويقصد بها هي التضخية المالية التي يتحمل المصرف عند تحويل الموجودات الى نقد

**4- العوامل التي تؤثر على السيولة**:-(الموسوي,2015:

أ- عملية الإيداعات والسحوبات على جميع الودائع

ب- معاملات العملاء والجمهور مع الخزينة العامة للمصرف

ت- ارصدة العمليات المقاصة بين المصارف والاخرى

ث- موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف

ج- رصيد رأس مال الممتلك للمصرف

**5-مكونات السيولة :-**

**اولا:-الاحتياطيات الاولية :**-وهي جميع الموجودات التي تتمثل بالنقد التي تمتلكها المصارف التجارية دون تحقق عوائد وتنقسم الى اربعة اقسام وتكون بشكل التالي(الصائغ والاخرون,2019: 4)

1-النقد:-ويشمل النقد بالعملة المحلية والعملة الاجنبية والمسكوكات وتحاول المصارف الى تقليل هذه المجموعة الى اقل حد ممكن وذلك لمواجهة التزامات المصرف اتجاه الاخرين ويعود السبب ان هذا النقد يتعرض الى التلاعب والسرقة من قبل الموظفين داخل المصرف (الصائغ والاخرون,2019: 4)

**2-الودائع النقدية:**-ويقصد بها هي الودائع داخل البنك المركزي ويلزم على المصارف الاحتفاظ بنسبة معينة من الأموال كاحتياطي قانوني وهذه النسبة مفروضة على المصرف حسب التعليمات الصادرة من البنك المركزي ويحتفظ بصورة نقد سائل وليدفع فوائد مقابل يداع أمواله ).

**3-الودائع المحلية:**-وهي الودائع التي يودعها المصارف التجارية لدى المصارف الاخرى وتسمى بالمقاصة , وتزداد العلاقة بين المصارف الاخرى من خلال هذه النوع من الودائع .

**4-الصكوك تحت التحصيل:**-وتشمل جميع الصكوك المودعة من قبل المودعين لدى المصارف الاخرى ولم يتم استلام قيمتها.

**5- الودائع لدى المصارف الاجنبية:**-تحدد طبيعة السياسة التجارية نسبة الاحتفاظ بالأرصدة نقدية التي ترسل من قبل العملاء خارج القطر, والتي تستقطع المصارف التجارية نسبة معينة من مبلغ الايداع ومجموع الاعتمادات المستندية والتزامات الأخرى.

**ثانيا الاحتياطيات الثانوية:**-وتنقسم الى قسمين

1) **الاحتياطيات القانونية:**-والتي تأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومية وتظهر هذه الاحتياطيات عنده حاجة الدولة لتمويل العجز الحاصل في الميزانية وذلك نتيجة الزيادة في النفقات والمصروفات مقابل الإيرادات.
2) **الاحتياطيات المحددة حسب سياسة المصرف:-** والذي يكون بصورة عملية الادخار يستخدم في حالة النقص في النقد والحاجة اليه اي يأخذ شكل تحويله الى احتياطيات الاولية .

**سادسا:- المؤشرات المالية لقياس وتقيم نسبة السيولة المصرفية:-**

تعتبر مؤشرات السيولة هي القاعدة الاساسية في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالمصارف ,ويعتمد المصرف حسب هذه المؤشرات لكونها اداة مهمة جدا لمعرفة مدى التزام المصرف بتلك النسب ومدى اللجوء الى عملية الاقتراض , وهذه النسب اكون بشكل التالي)الشمري,2014: 439)

1-نسبة الاحتياطي القانوني:-وتعتبر هذه النسبة الموجودات التي تتمثل بالنقد لدى البنك المركزي قدرتها بمواجهة الالتزامات بذمة المصارف التجارية وتكون بصيغة الاتية

=(جميع الارصدة النقدية في البنك المركزي/مجموع الودائع)*100%

ويقصد به نسبة الودائع لدى البنك المركزي التي تودع من قبل المصارف التجارية مع الاحتياطي النقدي

2-نسبة الرصيد النقدي:-هي مدى العلاقة بين جميع الموارد النقدية في المصاف التجارية وصافي جميع الالتزامات النقدية ,وتشمل الاقتراض ,وسداد القروض , وراس مال المصرف وتكون بالصيغة الاتية

=(النقد في الصندوق +النقد لدى البنك المركزي +جميع الارصدة السائلة /اجمالي الودائع )*100%

**3-نسبة السيولة القانونية:**-وهي تشمل مجموع الاحتياطيات الاولية ومجموع الاحتياطيات الثانوية والتي تعكس مدى قدرة المصارف التجارية مواجهة مسحوبات على وداعه وتكون بصيغة الاتية

=(الاحتياطيات الاولية +الاحتياطيات الثانوية /مجموع الودائع )*100%

**4-نسبة التوظيف :-** وتسمى نسبة السيولة العامة ويقصد بها مدى قدرة المصارف التجارية على استرداد قيمة القروض وقيمة والسلف من العملاء حسب تاريخ الاستحقاق اي متعلق بالفترة الزمنية ولا توجد خسائر مقابل هذا القروض وكلما كانت المؤشرات في هذه النسبة عالية وذات كفاءة فعالة يعني تحقيق سلامة السياسات والإجراءات التي يعتمد عليه المصرف, وتكون بصيغة التالية

=(جميع القروض والسلف/مجموع الودائع)*100

**سابعا:-النظريات التي تعتمد عليها السيولة النقدية:-**

لكثير من الابحاث والدراسات في الفكر المالي الى وجود عدة نظريات لإدارة السيولة وحددت تلك الدراسات اهم تلك النظريات في اربع نظريات مختلفة تتمثل في نظرية القرض التجاري ، نظرية امكانية التحويل ، نظرية الدخل المتوقع ، نظرية ادارة المطلوبات وتعنى النظريات الثلاث الاولى بإدارة الموجودات اما النظرية الاخيرة فإنها تركز على ادارة المطلوبات(الموسوي,2013: 64)

**1-نظرية القرض التجاري:-** تقوم المصارف في ظل نظرية القرض التجاري بمنح قروض للأجل القصير فقط مما يعزز مركز السيولة لدى المصرف وهذه القروض يجب أن تكون مواعيد استحقاقها متلائمة أو متماثلة مع الودائع في المصرف(االحلاسة,47: 2013)

**2-نظرية القدرة على التحول:-** تعد هذه النظرية امتدادا للنظرية السابقة من حيث إن الإدارة تدرك إنه يمكن استخدام أي أصل قريب من السيولة لمقابلة سحوبات الودائع . فيمكن تلبية احتياجات السيولة بكفاءة إذا كان لدى

المصرف ، على سبيل المثال ،أوراق مالية قابلة للبيع في السوق المالية قبل استحقاقها (احلاسة,47: 2013)

**3-نظرية الاقتراض من البنك المركزي:-** هي عبارة عن محاولة لنقل إدارة السيولة من مفهوم التركيز على القروض التجارية القصيرة وعلى الضمانات المقدمة من خلال التزام بين مواعيد استحقاق القرض ومواعيد دفع المقترض وأهم ما في هذه النظرية الاهتمام بحالة العملاء عن إدارة السيولة دون الاهتمام الكبير في الاصول( عبد الرحيم,2018: 21)

**8 - مخاطر السيولة النقدية التي تؤثر عاى المصارف التجارية وبدورها تودي الى قروض متعثرة:-**

تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات وعندما تكون السيولة غير كافية يتعذر عليه الحصول على اموال كافية سواء عن طريق زيادة الالتزامات أم تحمل تكلفة معقولة بتحويل اصوله بسرعة إل ى اصول سائلة مما يؤثر في ربحيته، وفي الحالات القصوى من الممكن ان تؤدي عدم كفاية السيولة إلى انعدام الملائمة المالية للمصرف بمخاطر السيولة المخاطر التي تواجهها المصارف عندما لا تتوفر لديها الاموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية في الاوقات المحددة لها. وتشمل مخاطر السيولة مخاطر قصيرة الاجل، ومخاطر طويلة الاجل. وعل ى المصرف مواجهة الطلب على السيولة الناشئة عن رغبة الزبائن في سحب جزء من ودائعهم او في حصولهم على القروض (الخفاجي.2019: 35)

وخلاصة الفصل ان دور العلاقة بين التدفقات النقدية والسيولة والمصارف التجارية هي ان التدفقات النقدية تبدا بالسيولة النقدية اي تعتمد على السيولة النقدية وان السيولة النقدية في المصارف تعني الفرق بين جميع الموارد المتاحة له والاموال المستخدمة في مختلف انواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الموجودات المصرفية , وتكون البنوك في حالة تؤفير السيولة عندما تكون الاموال المتاحة فائضه عن الحاجة وعن قدرة البنك من الاقتراض وعن الاستثمار(عقل ,2006: 158) وايضا أن للسيولة علاقة وطيدة بالملاءة والاقتراض ذلك لأن السيولة تعتمد على الموجودات وسرعة تحويلها الى نقد لاستيعاب متطلبات والتزامات المؤسسة المالية، بل أن عدم الاقتراض دليل على كفاءة السيولة وحسن ادارتها في المؤسسات المالية اضافة الى راس المال (العاني,2015: 7)

**خامسا :-الاقتراض**

**1- مفهوم القرض عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة يمنح عميلا )**فرد أو مؤسسة ( بناء على طلبه سواء حالا أو بعد وقتا معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أ وأي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد أو اقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون فيشكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير(امنه,2015: 8) وللقروض انواع منها يقوم البنك او المصارف التجارية بالاقتراض من المصارف الاخرى وتسمى بالقروض المتعثرة التي تلجا نتيجة انخفاض مستوى السيولة النقدية نتيجة تعرض المصارف الى سحب الودائع بصورة مفاجأة او لان تكون هناك سياسة نقدية جيدة او سوء الادارة وتعرف القروض المتعثرة أنها القروض التي لم تعد تحقق للبنك ايرادات من الفوائد، أو القروض التي تجد نفسها الجهة المانحة مضطرة لجدولتها بما يتفق والأوضاع حالة المقرضين ). وقد تم ربط موضوع التعثر بنسبة احتمال عدم مقدرة الجهة ،Rodman)، المقرضة على التحصيل، حيث عرفت بأنها القروض التي يتعدى احتمال عدم استردادها( ربعي ,2019: 19) وتصنف القروض في جانب الموجودات المتداولة من الميزانية العمومية وفي حلة اوقف المقرض من عملية الدفع سوف تنخفض قيمة الاصول وبتالي قيمة السيولة النقدية , وتمثل القروض المتعثرة مؤشر للموجودات في المصارف التي يمكن ان تولد خسائر مالية تؤثر على الاداء المصرفي وعلى متانة ادارة السيولة المصرفية (لطفي,2017 :5)

**2- مؤشرات القروض واسباب القروض المتعثرة:-(باهي,2015: 26)**

1) الخلل في الميزانية العمومية وقائمة التدفق النقدي
2) التقلبات الحادة في السيولة النقدية
3) اسباب تخص ادارة البنك
4) اسباب تخص البيانات المالية للمقترين
5) انخفاض نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول
6) زيادة فترة تسديد أو ا رق الدفع وحسابات الدائنين

**3-مراحل تعثر القروض:-(عبدالله,2011: 15)**

1) مرحلة حدوث العارض: وهو البداية الحقيقية للتعثر المالي، حيث يحدث حادث عارض" ما "ويمثل ذلك اختبار لإدارة المشروع، فإذا تنبأ له وأدرك خطورته لم يحدث التعثر، واذا أغفله واستهان به بدأ التعثر، مثل ظهور التزام عارض غير مخطط له أو الدخول في التزامات غير مخطط لها ولا تعطي عائدا سريعا
2) مرحلة تجاهل الوضع القائم: وهي المرحلة التي يتم فيها تنبه القائمين على إدارة البنك والمشروع إلى خطورة الأسباب والبواعث المؤثرة على عملية التعثر إلا أنهم يتجاهلون ذلك تهاونا و تقليلا لشانها
3) مرحلة استمرار التعثر والتهوين من خطورته: في هذه المرحلة يزداد الوضع سوءا، ويزداد تجاهلا للقائمين على المشروع لخطورة الوضع، وعدم مبادرتهم لحل المشكلة
4) مرحلة التعايش مع التعثر: وهذه المرحلة هي أخطر المراحل على الإطلاق، بحيث يصبح لتعثر الطابع اليومي للحياة داخل المشروع، ويكون المشروع على وشك الإفلاس، وخلال هذه المرحلة يتم وقف الاستثمارات الجديدة، وتنعدم الزيادة في الطاقة الإنتاجية، وتتحول العملية الإنتاجية إلى المحافظة على بعض خطوط الإنتاج واغلاق الخطوط الأخرى التي لا يستطيع المشروع القيام بأعمال صيانتها، أو إصلاح الأعطال فيها أو تجديدها.
5) مرحلة حدوث الأزمة المدمرة: في هذه المرحلة تصل أخبار تعثر المشروع إلى المتعاملين معه
6) مرحلة معالجة الأزمة أو تصفية المشروع: في هذه المرحلة يتم استدعاء عدد من الخبراء والمتخصصين لغرض دراسة اهم أسباب التعثر وعلاجها، سواء من خلال عمليات الدمج أو التصفية أو إعادة المشروع إلى مسيرته الطبيعية وقدرته على النمو والتوسع وسداد التزاماته المستحقة بعد إعادة جدولتها، وبما يتناسب مع قدرته الجديدة على السداد

**امرحلة معالجة الأزمة أو تصفية المشروع**

**مرحلة التعايش مع التعثر**

**مرحلة استمرار التعثر و التهوين من خطورته**

**مرحلة حدوث الأزمة المدمرة**

**-مرحلة حدوث العارض**

**مرحلة تجاهل الوضع القائم**

**المصدر(اعداد الباحث)**

**4- طرق قياس التعثر في الاقتراض :-**

1) **نسبة خسائر القروض الى القروض وتسليفات:-** ويقصد بها هي نسبة مبلغ القروض التي يعجز المقترض من تسديها في تاريخ الاستحقاق وتعود ذلك عدم رغبة المقترض من الوفاء بالتسديد سبب ظروف خاصة به ,وعند ارتفاع نتيجة انخفاض نسبة السيولة وعدم توفيرها وبتالي سوف يتعرض المصرف الى سوء سمعته امام الجمهور والمودعين اي يتعارض مع اهداف المصرف وبتالي ارتفاع المخاطر الناتجة عن منح التسهيلات وسلف والقروض .(الخفاجي,2019: 68)
2) **نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات** :-تعتمد هذه النسبة عاى اجمالي الموجودات والتي تشمل مجموع الودائع التي يتم يداعها من الزبائن في المصرف والتي تعتبر مصدر من مصادر التمويل للمصرف اضافة الى تؤفير سيولة نقدية وعنده ارتفاع هذه النسية سوف يتعرض المصرف الى ازمة مالية ومخاطر الائتمانية عالية, وتعد مؤشر ذات طابع سلبي على المصرف عنده عدم تحقيق التوازن ما بين حجم القروض واجمالي الموجودات , وكذلك عنده الحصول على مصادر تمويل من غير الودائع . .(الخفاجي,2019: 68)

تناولولت هذه الفقرة القروض المتعثرة المصرفية لأنها تشكل نسبة خطر كبيرة على المصرف وعلى المصرف وضع خطط مستقبلية وحالية للسيولة النقدية لكي لا يتعرض ويواجه المصرف خسائر فادحة ويخسر العملاء وبتالي يتعرض الى الافلاس.(اعداد الباحث)

**سادسا:- الجانب العملي**

تهتم دراسة البحث الحالي مدى تأثير عدم تؤفير السيولة النقدية لقياس متانة ورصانة المصارف التجارية وعدم تعرض المصرف الى الاقتراض من المصارف الاخرى وبتالي تعرض المصرف الى قروض يطلق عليها القروض المتعثرة ,

**اولا:- نبذه تعرفيه عن عينة البحث والمتمثلة بالمصارف التجارية( التقرير السنوي 2017: )**

1- مصرف (المتحد للاستثمار مساهمة خاصة):-تاريخ تأسيس المصرف عام 1949 براس مال قدرة 1000000000 دينار عراقي وتم إدراجه في سوق العراق للأوراق المالية سنة 3/2/2009/ براس مال قدرة 25000000000 ونسبة المساهمة كانت 2.5% في القطاع الحكومي اما الاقطاع الاهلي كانت نسبة المساهمة هي 97.% وكان هدف المصرف من حيث النشاط التجاري هو ممارسة النشاطات المصرفية والاستثمارية اضافة الى نشاط التمويل في ادارة المحفظة الخاصة بالاستثمار ومنح الائتمان النقدي والتعهدي واصدار خطابات الضمان والمشاركة في المشاريع الاقتصادية. وقد تم الاعتماد على الميزانية العمومية حسب المعايير المحاية والمبالغ بالملايين لسنة 2014-2015

| التفاصيل | 2014 | 2015 |
|---|---|---|
| النقد في للصندوق | 35529723837 | 118220579701 |
| النقد لدى البنك المركزي | / | / |
| القروض وسلف | 429452619557 | 324228212054 |
| الودائع الجارية وجميع | 186156224510 | 228902501601 |
| الودائع | | |
| قروض من البنك المركزي | / | 1000000000 |
| قروض التامين | / | / |
| ارصده مستحقة الدفع | / | / |
| حسابات دائنة | 28772480079 | 15715068973 |
| اوراق تجارية مخصومة | 41786390 | / |
| اوراق مالية مستحقه ع المصرف | / | / |
| استثمارا ت متنوعة | 13919906346 | 4584432204 |

1- حساب نسبة السيولة النقدية= (النقد في الصندوق +النقد لدى البنك المركزي +جميع الارصدة السائلة /اجمالي الاودائع )*100

1- مجموع الودائع =ودائع جارية+ ودائع التوفير+ ودائع ثابتة+ قروض من بنك المركزي +ارصدة مستحقه الدفع+ حسابات دائنة +حوالات داخلية =

| | 2014 | 2015 |
|---|---|---|
| الودائع الجارية وانواعها مبلغ= | 186156224510 | 228902501601 |
| قروض من البنك المركزي= | 0 | 0 |
| ارصدة مستحقة الدفع = | 0 | 0 |
| حسابات الدائنة= | 28772480079 | 15715068973 |
| حوالات داخلية = | 0 | 0 |
| مجموع الودائع= | 214928704589* | 244617570574** |

2014مجموع الودائع *= 186156224510+0+0+28772480079+0

2014 =214928704589

2015مجموع الودائع** =228902501601+0+0+15715068973

2015 =244617570574

احتساب نسبة السيولة النقدية لسنة 2014 =35529723837 /214928704589*100

2014 = 16%

احتساب نسبة السيولة النقدية لسنة 2015= 118220579701 /244617570574*100%

2015 = 23%

2- نسبة السيولة القانونية=الاحتياطيات الاولية +الاحتياطيات الثانوية/ مجموع الودائع *100%

وتشمل :-

أ-الاحتياطات الاولية=النقد في البنك المركزي+النقد في الصندوق +عملة اجنبية

ب-الاحتياطيات الثانوية=اوراق تجارية مخصومة+سندات حكومية+حوالات الخزينة+اوراق مالية مستحقة+استثمارات متنوعة

أ- الاحتياطيات الاولية في 2014 = 35529723837 +0+0

2014 =35529723837
ب-الاحتياطيات الثانوية في 2014= 41786390+0+13919906346
2014 =13961692736
نسيبة السيولة القانونية في 2014 = 35529723837+13961692736/21492870458*100%
2014 =49491416573/ 214928704589*100%
2014 = 23%
أ-الاحتياطيات الاولية2015 = 0+0+118220579701
= 118220579701
ب-الاحتياطيات الثانوية 2015=0+0+0+ 4584432204
2015 = 4584432204
نسيبة السيولة القانونية 2015=118220579701+4584432204/244617570574*100%
2015 = 122805011905/244617570574*100%

2015= 50 %

3-نسبة الاحتياطي القانوني=النقد لدى البنك المركزي وصندوق/مجموع الودائع *100%
2014 =35529723837/214928704589*100%
2014 = 16%
2015 =118220579701/244617570574*100%
2015 =48%
4-نسبة التوظيف =القروض وتسليفات /مجموع الودائع *100%
2014 =429452619557/214928704589*100%
2014 = 1.9%
2015 = 324228212054/ 244617570574*100%
2015 =1.3%

| التفاصيل | مؤشرات سنة 2014 | مؤشرات 2015 |
|---|---|---|
| **نسبة الرصيد النقدي** | **16%** | **23%** |
| **نسبة السيولة القانونية** | **23%** | **50 %** |
| **نسبة الاحتياطي القانونبي** | **16%** | **48%** |
| **نسبة التوظيف** | **1.9%** | **1.3%** |

**تحليل النتائج التي تم الحصول عليها حسب المؤشرات لعام 2014-2015**

1. **نسبة الرصيد النقدي:-** في سنة 2014 كانت النسبة 16% هي اقل بمقارنة سنة 2015 كانت 23% هما اقل من النسب المطلوبة على المصرف تؤفرها حسب القانون بين 30%-35% كحد ادنى حسب النظام الاقتصادي وعلى المصرف يلجا الى الاقتراض او زيادة راس المال بشكل نقد , وتسديد القروض سبق ان تم اقراضها المصرف لزبائنه لأنه سوف يتعرض المصرف الى القروض المتعثرة , وبتالي لم يمنح التسهيلات الائتمانية .
2. نسبة السيولة القانونية:- تتمثل نسبة 2014 23% اقل مما علية سنة 2015 50% وهذا يعني قدرة المصرف لاسترداد قيمة مبلغ القروض والسلف من العملاء ودون تعرضه الى خسائر وبتالي تعتبر هذه النسبة العالية 50% هي دليل على سلامة سياسة المصرف التي يتم اتباعها .
3. نسبة الاحتياطي القانوني:-حدد القانون البنك المركزي النسبة 20% في سنة 2014 هي 16% لم يلتزم المصرف بالنسبة القانونية المفروضة علية وعلية ان يزيد النقدية من البنك المركزي عن طريق الاقتراض في حين سنة 2015 كانت النسبة 48% تدل هذه النسبة على قدرة المصرف الوفاء بالتزاماته المالية بذمة المصرف .
4. نسبة التوظيف:-في سنة 2014 كانت النسبة و 1.9% قدرة المصرف على تلبية حاجة الزبائن من القروض والتسليفات وكذلك تلبية القروض الجديدة اكثر من سنة 2015.

**2-مصرف (الشمال للتمويل والاستثمار ) (مساهمة خاصة):-** تأسس المصرف عام 2003 براس مال 25000000000 دينار وتم ادراجه في سوق العراق للأوراق المالية بتاريخ 2006 براس مال مدرج 10000000000 وان نشاط الشركة ممارسة جميع الانشطة المصرفية منها فتح الحسابات الجارية وحسابات التوفير وكافة الودائع ومنح الائتمان النقدي , واصدار خطابات الضمان الداخلية والخارجية , وان نسبة المساهمة كانت 100%

| التفاصيل | 2014 | 2015 |
|---|---|---|
| النقد في الصندوق والمصارف | 820811745000 | 225324028000 |
| النقد لدى البنك المركزي | / | / |
| القروض وسلف | 442777017000 | 347478774000 |
| الودائع الجارية وانواعها | 1079966838000 | 437788540000 |
| قروض من البنك المركزي | / | / |
| قروض التامين | / | / |
| ارصده مستحقة الدفع | / | / |
| حسابات دائنة | 28486940000 | 26960780000 |
| اوراق تجارية مخصومة | 386414000 | / |
| اوراق مالية مستحقه ع المصرف | / | / |
| استثمارات متنوعة | 55879991000 | 66743767000 |

-1حساب نسبة السيولة النقدية= (النقد في الصندوق +النقد لدى البنك المركزي +جميع الارصدة السائلة /اجمالي الاودائع )*100

2- مجموع الودائع =ودائع جارية+ودائع التوفير+ودائع ثابتة+قروض من بنك المركزي +ارصدة مستحقه الدفع+حسابات دائنة+حوالات داخلية.

مجموع الودائع 2014=1079966838000+0+0+28486940000+0

2014= 1108453778000

حساب نسبة السيولة النقدية 2014=1108453778000/820811745000*100%

2014= 74%

مجموع الودائع في 2015=437788540000+0+0+26960780000

مجموع الودائع في 2015=464749320000

حساب نسبة السيولة النقدية 2015=464749320000/225324028000*100%

2015= 48%

| | 2014 | 2015 |
|---|---|---|
| الودائع الجارية وانواعها مبلغ= | 1079966838000 | 437788540000 |
| قروض من البنك المركزي= | 0. | 0 |
| ارصدة مستحقة الدفع = | 0 | 0 |
| حسابات الدائنة= | 28486940000 | 26960780000 |
| اوراق تجارية مخصومة | 386414000 | / |
| مجموع الودائع= | 1108453778000 | 464749320000 |

2- نسبة السيولة القانونية=الاحتياطيات الاولية +الاحتياطيات الثانوية/ مجموع الودائع *100%

وتشمل :-

أ-الاحتياطات الاولية=النقد في البنك المركزي+النقد في الصندوق +عملة اجنبية

ب-الاحتياطيات الثانوية=اوراق تجارية مخصومة+سندات حكومية+حوالات الخزينة+اوراق مالية مستحقة+استثمارات متنوعة

الاحتياطيات الاولية في 2014=0+820811745000+0

2014=820811745000

الاحتياطيات الثانوية في 2014=386414000+0+0+55879991000

2014= 56266405000

نسبة السيولة القانونية2014 = 820811745000+56266405000 /1108453778000*100%

2014=79%

الاحتياطيات الاولية 2015=0+225324028000+0

2015 =225324028000

الاحتياطيات الثانويه 2015 =0+0+0+66743767000

2015=66743767000

نسبة السيولة القانونية 2015=225324028000+66743767000/464749320000*100%

2015=62%

3-نسبة الاحتياطي القانوني=النقد لدى البنك المركزي وصندوق/مجموع الودائع *100%

2014=820811745000/1108453778000*100%
2014=74%
-نسبة الاحتياطي القانوني2015= 464749320000/225324028000*100%
2015 =48%
4--نسبة التوظيف =القروض وتسليفات /مجموع الودائع *100%
2014=442777017000/1108453778000*100%
2014= 39%
2015=347478774000/464749320000*100%
2015= 74%

| التفاصيل | مؤشرات سنة 2014 | مؤشرات 2015 |
|---|---|---|
| نسبة الرصيد النقدي | 74% | 48% |
| نسبة السيولة القانونية | 79% | 62% |
| نسبة الاحتياطي القانونبي | 48% | 74% |
| نسبة التوظيف | 39% | 74% |

**تحليل النتائج :**تمثل هذه النسب جميعها على قدرة المصرف زيادة التسهيلات الائتمانية للعملاء وخلق مزيد انواع من الودائع وقدرة المصرف على التزام بما ذمته من التزامات مترتبة علية , اضافة الى قدرة المصرف على خلق قروض جديدة واسترداد القروض والسلف حسب تاريخ الاستحقاق وتحصيل قيمة القرض , والتزام المصرف حسب التعليمات الصادرة من البنك المركز حسب النسب القانونية وهذا يدل على سلامة المركز المالي للمصرف.

**مناقشة نتائج البحث:-** ان البنوك التجارية تسعى لبلوغ غاياتها الرئيسية، والتي تشمل تحقيق أهدافها الرئيسية خاصة منها؛ الربحية، السيولة والأمان، ويتطلب تحقيقها وضع سياسة استراتيجية كاملة تتميز ذات بمستوى عالي و مقبول وذات وفعال وكفوء بتقييم أداء مختلف حيث ان البنوك التجارية تسعى لتسهيل المعاملات,وتقديم خدمات للعملاء والزبائن على أساس الثقة حيث تعمل على تجميع النقود إعادة إقراضها لزبائنها وعلى الرغم من أن عملية منح القروض تعتبر من الوظائف الرائسية والاساسية للبنوك التجارية، والمصدر الأساسي لدخلها، إلا انه بقدر هذه الأهمية يمكن أن تشكل في نفس الوقت مصدر للمشاكل المالية التي من المحتمل الوقوع فيها، كدخول البنك في مجال التعثر المالي نتيجة تعرض البنك الى مخاطر في السيولة النقدية ، فعدم توفر سيولة في البنوك يعتبر من الأسباب التي تقود إلى إفلاس وفشل البنك، ومن جهة أخرى فإن الاحتفاظ بسيولة مرتفعة تزيد عن الحاجة الفعلية له أي تجميد , وان قائمة التدفقات النقدية تعتبر أيضاً من القوائم التي يمكن الاعتماد عليها لأغراض التحليل المالي لما تتمتع به من مزايا خاصة فيما يتعلق بواقع السيولة الحقيقية للشركة والتي قد تساعد على قياس مدى قدرة الشركة الفعلية على الوفاء بالتزاماتها من مصادرها الخاصة. وأيضاً فيما إذا كانت الشركة بحاجة إلى تمويل خارجي، لذا فإن التحليل المالي بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية يعطي الوقت الكافي للمنشأة لدراسة البدائل التمويلية المتاحة بدلاً من اللجوء إلى المصادر التمويلية التي تعتبر ذات التكلفة العالية وتتضمن هذه المعلومات الإضافية والتي لا تتوافر في كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وتلبي احتياجات المستخدمين، وتعطيهم إجابة واضحة وموضوعية عن جميع التساولات لانها تعتمد على الأساس النقدي, ويبين البحث نقطة القوة وتميزه عن بعض من البحوث هو ان تعرض المصارف التجارية لمخاطر السيولة النقدية و عدم قدرة المصرف على تمويل وكذلك عدم تقديم المعلومات الخاصة لعملية المقبوضات والمدفوعات النقدية والتي تساعد في تحديد عوامل عديدة مثل السيولة والمرونة والربحية الخاصة بالمنشأة عدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للمصرف على مقابلة التدفقات النقدية الخارجية وتظهر المعلومات المالية وعمليات منح القروض واستردادها وعمليات توزيعات الأرباح ودفع الفوائد وغير ذلك. وكذلك يتميز البحث الحالي هو ان ارتباط استقرار سيولة المصرف التجاري بمدى قدرتها على تحقيق التوازن بين موجوداتها من السيولة وبين التزامها تجاه الدائنين للمحافظة على سيولته ويتسم المصرف التجاري بحسن إدارة سيولة البنك ورفع كفاءة المصرف ، وكذلك تنويع محتوى المحافظ الاستثمارية يقلل من المخاطر ويرفع من كفاءة المصرف

## سادسا : الاستنتاجات والتوصيات

**الاستنتاجات:-**

1) ظهرت بعض النسب الشمال للتمويل والاستثمار المتحد للاستثمار ذات مستوى منخفض من السيولة النقدية (نسبة الرصيد النقدي) يمكن للمصارف ان تتعرض الى ازمة مالية ومخاطر مالية تجعلها تفقد عنصر الامان والربحية والسيولة النقدية حتى وان حققت ارباح.
2) المصارف التجارية تحافظ على السيولة النقدية عن طريق الاحتفاظ بالأصول والموجودات النقدية .
3) ظهرت نتائج المصرف الاخر نتائج نسب عالية جدا تفوق النسب الاخرى , كنسبة الرصيد النقدي , والاحتياطي القانوني , قدمت للمصرف مكانة عالية

, وعلى المصرف له القدرة على تقديم خدمات متنوعة وتسديد الالتزامات المترتبة بذمته .

4) تبين ان مصرف الشمال للتمويل والاستثمار المتحد للاستثمار انه كلما كانت نسبة التوظيف والتسليفات مرتفعا مقارنة مع المصارف الاخرى ان المصرف قادرا على يقدم قروض جديدة ويمنح سلف وتسهيلات اخرى.

**التوصيات :-**

1) ضرورة اعتماد مصرف الشمال للتمويل والاستثمار المتحد للاستثمار على رفع دقة القوائم المالية ومنها قائمة الميزانية العمومية وقائمة التدفقات النقدية لغرض وضع ورسم خطط في المستقبل لكي لا يتعرض المصرف الى اللجوء للاقتراض.
2) لتجنب تعرض المصارف الشمال للتمويل والاستثمار المتحد للاستثمار الى مخاطر مصرفية وائتمانية ومخاطر السيولة النقدية عليهما رسم سياسية إئتمانية سليمة
3) صياغة استراتيجية فعالة وسليمة لغرض ادارة محفظة الاوراق المالية ومحفظة القروض لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار المتحد للاستثمار
4) منح السلف والقروض من وودائع الزبائن واستثمارها في مختلف القطاعات لغرض توفير السيولة النقدية
5) على المحللين ضرورة تحليل مؤشرات السيولة النقدية للمصارف والاعتماد عليها لغرض تحقيق غاياتها الربحية وعنصر الامان
6) يجب على المصارف التجارية الاهتمام بمؤشر التوظيف وتسليفات لأنه يقدم صورة كاملة عن السيولة النقدية

## المصادر والمراجع

**الرسائل والاطاريح والبحوث المنشورة:-**


1) احمد , نضال : دراسة تحليلية لمخاطر السيولة بإستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين, جامعة بغداد , المعهد العالي للدراسات المحاسبيةوالمالية , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السادس و الثلاثون 2013
2) أحمد يوسف ربعي القروض المتعثره في مؤسسات الافراض في فلسطين اسبابها ومعالجتها.
3) أسماء كسيس, دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة ,كلية العلوم الا قتصادية وعلوم التيسير,2013.
4) بسيسة آمنة, أثر تعثر القروض المصرفية على كفاءة البنوك التجارية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير,2015.
5) ثائر عدنان قدومي,قيس أديب الكيلاني" استخدام قائمة التدفقات النقدية لتقييم الأداء المالي للشركات الصناعية ,جامعة العلوم التطبيقية,2003.
6) رميسة باهي ,القروض المتعثرة وأثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية,2015
7) سمية البركاني, ادارة مخاطر السيولة وتاثيرها على الاقتراض في البنوك التجارية"رسالة ماجستير,كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التفسير,2016.
8) سومية لطفي, انعكاسات تعثرال قروض, على أداء البنوك وعلى النشاط الاقتصادي, الدائرة الاقتصادية والفنية,2017
9) سيارن ولش ,اهم النسب والمؤشرات في عالم المال والاعمال,ترجمة محمود فتوح,دار النشر شعاع للنشر والعلوم,2010
10) صادق راشد الشمري,ادارة العمليات المصرفية, دار الكتب والوثايق ,ط1, 2014
11) صادق راشد الشمري,الصناعة المصرفية الاسلامية ,دار الكتب والوثايق ,ط2, 2016.
12) عاطف وليم اندرواس ,التمويل والادارة المالية للمؤسسات ,دار الفكر الجامعي,الاسكندرية, 2007
13) عبد الحق بوعتروس ,الأنظمة البنكية و التقنيات المالية2010.
14) عبد الرحيم محمد عبد الرحيم, السيولة النقدية ودورها في رفع كفاءة المصارف التجارية, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية,2018.
15) عبد الوهاب محمد جواد الموسوي, سياسة البنك المركزي العراقي في إدارة السيولة المصرفية وأثرها في المصارف الإسلامية العاملة,2015.
16) عقل ، مفلح ، وجهات نظر مصرفية ، ط 1 ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان 2000
17) محمد جبار الصائع,رضا صاحب ابو محمد,دراسة تحليلية السيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية" ص6 :2019 )
18) محمود شويات, أسامة العاني" السيولة النقدية في المصارف الإسلامية بين المحددات الشرعية والقانونية المنارة، المجلد (23)، العدد ( 2 )، 2017م
19) مريم حفظي حمزة الخفاجي, تأثير المخاطر السوقية في التعثر بالسداد وبعض مؤشرات السيولة, جامعة كربلاء,2019
20) مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثالثة، 2010.
21) منال بوعبدالله القروض المصرفية المتعثرة و معالجتها, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,2017
22) نصر رمضان احلاسه " دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة" الجامعة الإسلامية – غزة,2013.
23) نصر رمضان احلاسه, المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة, الجامعة الإسلامية – غزة,2013

**a.** Dusks, Asyraf Wagdi (2007). Commodity Murabahah Programmed (CMP): An Innovative .Approach to Liquidity Management, Kuala Lumpur: 5th International Islamic Finance Conference

**b.** Howells, Peter , Bain , Keith "Financial Markets & institution " , 2000.

**c.** Jones S. and Widjaja L., The decision relevance of cash-flow Information: A Note, Abacus, Vo. 34 No. 2, Sept 1998, Pp 204-220.

**d.** Stamenković Slobodan et Pavlović Radica, The Role and Importance of Reporting on Money Flows For Strategic and Operational Decision Making in Corporations, Scientific review paper, 2011, Vol.8, No.2, 2011, Pp 455-472

**موقع الانترنيت**

-www.accdiscussion .com